

اللاجئين وحقوقهم في الزمن المعاصر

لاجئو الصحراء الغربية دراسة حالة

الدكتور سعد علي البشير*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على حقوق اللاجئين في الزمن المعاصر من خلال زيارة ميدانية قام بها الباحث إفي مخيمات اللجوء في ولاية تيندوف الجزائرية، ويتكون البحث من مقدمة ومبحثين، ويمكن القول بأن هذا البحث ينقسم إفي شقين، الأول نظري تحدث فيه الباحث عن حق اللجوء، وحق الشعوب في تقرير مصيرها سياسياً واقتصادياً، والمواثيق والاتفاقيات الدولية الحاكمة لأوضاع اللاجئين، و**حقوق اللاجئين**، ووضع لاجئي الصحراء الغربية في الجزائر، وتاريخ هذه الأزمة، وعن الدور الذي قام به المجتمع الدولي لمعالجة هذه الأزمة، وشارحاً موقف الاتحاد الأوروبي منها، وطرق التسوية الودية للمنازعات، أما الشق الثاني فقد تضمن شرح مفصل للزيارة الميدانية التي قام بها الباحث برفقة (23) عضواً من الاتحاد الدولي للحقوقيين إفي مخيمات اللجوء في ولاية تيندوف الجزائرية شارحاً ب**عيل** القانوني المحايد وضع النازحين ومعاناتهم في تلك المخيمات والخدمات التي تقدمها لهم الجزائر.

وقد انتهى البحث بخاتمة تتضمن بعض التوصيات والتي كان من أهمها، وضع توصية يتم بموجبها **حل** هذه القضية بشكل قانوني، وبشكل نرضي جميع الأطراف ا**م**تنازعة، وانتهى البحث بسرد للمراجع التي استخدمت في هذا

الشاذ**** المفتاحية: الصحراء الغربية، مخيمات تيندوف، حقوق اللاجئين، البوليساريو.

* المسن**ش**ار القانوني لجامعة البلقاء التطبيقية/ عضو هيئة تدريس كلية الأميرة عالية الجامعية إبعيل الباحث
s.albasheer@yahoo.com

المؤسسة التي يعمل بها الباحث: جامعة البلقاء التطبيقية (BAU) Applied University (BAU) Al- Balqa'
الموقع الإلكتروني للمؤسسة التي يعمل بها الباحث <http://www.bau.edu.jo>

Abstract

The aim of this research is to identify the rights of refugees in the contemporary times, through a field visit which was undertaken by the researcher to the refugee camps in the Algerian state of Tindouf. The research consists of an introduction and two papers. It can be said that this research was divided into two parts, the first part is theoretical, in which the researcher talked about the right of peoples of self-determination politically and economically, the international conventions and charters that govern the refugees status, refugees' rights, the situation of the refugees in Western Sahara in Algeria, the history of this crisis, the role which was played by the international community in dealing with this crisis, explaining the states of the European union in this crisis, and the friendly methods of disputes settlements, the second part includes a detailed explanation of the field visit conducted by the researcher accompanied by 23 members of the International Union of Jurists to the refugee camps in the Algerian state of Tindouf in which he explained the neutral legal status of the displaced people, their suffering in those camps, and the services provided for them by Algeria.

The research ended with some recommendations, where the most important one was the drafting of a recommendation which indicates that the issue would be resolved legally and to the satisfaction of all the conflicting parties, also the research ended with a list of references used in it.

Keywords: Western Sahara, Tindouf camps, refugees' rights, Polisario.

المقدمة/ Introduction

اهتمت الأوساط الدولية اهتماماً كبيراً بحق اللجوء، حتى أصبح حقاً من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، كما اهتمت الشرعية الدولية بهذا الموضوع نتيجة لتزايد هذه الظاهرة خاصة بعد الحربين، كما شهدت القارتان الآسيوية والإفريقية أكبر نزوح ولجوء في الزمن المعاصر، نتيجة لاحتلال إسرائيل دولة فلسطين، ونتيجة لذلك لجأ الفلسطينيون إلى دول الجوار الأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق، ونتيجة للمشاكل التي حصلت في الصحراء الغربية تدفق اللاجئين من الصحراء الغربية إلى الجزائر.

أما في الألفية الثانية فقد جاء النزوح واللجوء نتيجة للربيع العربي الذي أدى إلى تدفق مئات الآلاف من اللاجئين العراقيين والسوريين واليمنيين والصوماليين وبعض السودانيين إلى الأردن، وتركيا اللتان تحملتا أكبر عبء للاجئين في الأعوام العشرة الماضية، ثم اتسع نطاق اللجوء ليصل إلى معظم دول العالم فوصل اللاجئين إلى ألمانيا، والسويد، وفرنسا، وهولندا، والعديد من الدول الأوروبية، ثم وصل بعضهم إلى كندا، وأميركا، وأستراليا، ولا شك بأن هذا الأمر سبب العديد من المشاكل، وحثت الدول المضيئة الكثير من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية. ورغم ذلك فهناك حقوق لهؤلاء اللاجئين أقرتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وهذه الحقوق هي واحدة في جميع بلاد تجمع اللاجئين في أي بقعة على الأرض كانوا بها، وبناء على ذلك سيتم التعرف على ذلك من خلال مبحثين بحيث يتحدث المبحث الأول على حق اللجوء، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فيما يتحدث المبحث الثاني عن طرق التسوية

الودية لحل المنازعات، ومن ثم يتم عرض الخاتمة والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول ١ First subject

حق اللجوء، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ١

The right of asylum and the right of peoples of self-determination

قام بعض الباحثين بتصنيف حقوق الإنسان إلى ثلاثة تصنيفات، حيث تم تصنيفها حسب موضوع هذه الحقوق، أو حسب مصادرها، أو حسب نظامها الإقليمي، فهي من حيث الموضوع تنقسم إلى حقوق مدنية وسياسية، وحقوق اجتماعية وثقافية، وحقوق جماعية أو تضامنية، وربما دعاها البعض بالحقوق الجديدة قاصداً بذلك حماية حقوق فئات خاصة هي أولى بالرعاية، ولعل هذه الحقوق أصبحت أكثر وضوحاً وتحديداً حيث تشمل هذه الرعاية: السلامة الجسدية، وحق الانتقال، وحق اللجوء، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التعليم، وحق التملك، وحق التمتع بالجنسية، ومبدأ المساواة، وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إضافة إلى الحقوق الجماعية مثل حق تقرير المصير، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، وكذلك حق الأقليات، والفتات الاجتماعية المتضررة مثل المرأة والطفل^(١)، وبناء على ذلك سيتم معالجة الموضوع من خلال مطلبين، بحيث يتحدث المطلب الأول عن حق اللجوء، فيما يتحدث المطلب الثاني عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ووضع لاجئي الصحراء الغربية

المطلب الأول ١ First matter

حق اللجوء ١ The right of asylum

ظهر المفهوم الحديث لحماية اللاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية استجابة لاحتياجات ملايين اللاجئين الذين قُذوا من بلدانهم الأصلية، حيث أرسد اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 (اتفاقية اللاجئين) والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 النظام الدولي لحماية اللاجئين. كما عرفت هذه الاتفاقية اللاجئ بأنه: " كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته

١ - انظر: العبادي، موسى (2016)، القانون الدولي العام، حقوق الإنسان وحرياته، عمان: دار العامرية للنشر، ص: 180. انظر أيضاً: علوان، عبد الكريم (2015)، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، ط5، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص: 192.

بسبب خوف له ما يزرعه من التعرض للاضطهاد على أساس عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أو رأي سياسي".
كما يعتبر اللجوء نظاماً إجرائياً وموضوعياً هدفه معالجة انتهاكات حقوق الإنسان الواقعية والمحتملة، التي يتعرض لها أو سوف يتعرض لها اللاجئ أو طالب اللجوء⁽²⁾، وحول أعداد اللاجئين في العالم قالت مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن "عدد الأشخاص الذين شردتهم الصراعات قد وصل إلى أعلى مستوياته"، وأضافت المفوضية أن عدد اللاجئين بلغ نحو 65.3 مليون شخص مع نهاية عام 2015، أي بزيادة 5 مليون شخص خلال عام واحد، وسن تقرير المعوّه أن "وس أمن ل 11 سطر في العالم مشرد، وهو إما طالب لجوء أو نازح أو لاجئ"، وفي يوم اللاجئ العالمي، قالت الأمم المتحدة إنها " للمرة الأولى على الإطلاق التي يصل فيها عدد اللاجئين أكثر من 60 مليون شخص"، ويعتبر نصف هؤلاء اللاجئين من سوريا وأفغانستان والصومال، وقالت الأمم المتحدة إنه: " بالرغم من التركيز الكبير على أزمة اللاجئين في أوروبا، إلا أن 86 في المئة لا يزالون يقعون في دول محدودة الدخل، وتمدنية الدخل نسبياً"، وينتشر اللاجئون الذين ترعاهم المفوضية في مختلف أنحاء العالم؛ غير أن أكثر من نصفهم في آسيا و28 في المائة منهم في أفريقيا، وتتفاوت ظروفهم المعيشية إلى حد كبير؛ إذ يعيش البعض في مخيمات ومراكز جماعية ثابتة وراسخة، في حين يضطر آخرون إلى العيش في ملاجئ مؤقتة أو حتى في العراء، كما يعيش أكثر من نصف مجموع اللاجئين الذي نغنى بأمرهم المفوضية في المناطق الحضرية، حيث تنتظرهم ثلاثة حلول دائمة محتملة: العودة إلى الوطن أو الإدماج المحلي أو إعادة التوطين⁽³⁾.

وطبقاً للقانون الدولي فإن حماية اللاجئين يكفلها القانون الإنساني الدولي، ويعتمد ذلك بشكل رئيس على اتفاقية جنيف 1949، والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، واتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكول عام 1967، هذا وقد أصبحت الحماية القانونية الدولية للاجئ نمثلاً شاغلاً هاماً من شواغل المجتمع الدولي المعاصر، وذلك بسبب الفظائع والأهوال وصور الاضطهاد التي تسود مناطق متفرقة من العالم، والتي نجبر أشخاصاً، أو جماعات على مغادرة

2 - كنعان، نواف (2008)، حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والداستير العربية، عمان: إثناء للنشر

والتوزيع، ص: 154.

3 - موقع مفاصيه شؤون اللاجئين، الأرقام الخاصة باللاجئين، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/3/3، الاط: 5:23، الموقع منونر طى الرابط: <http://www.unhcr.org/ar/4be7cc2722b.html>.

وطنهم الأصلي، والهرب إلى مكان آخر يطلب فيه اللجوء من أجل الحماية القانونية والمادية⁴). وفي هذا السياق نذكر أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرص على التخفيف من محنة اللجوء، حيث نص في الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشرة منه على أنه: "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد"، وقد أضيف إلى فقرتها الثانية أنه: "لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها"، ولا بد أن نذكر في هذا المجال أن العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية لم ينص على حق الملجأ نظراً لتمسك الدول عند إعداد العهدين بفكرة السيادة، حيث تم اقتراح نص يقضي بحق الأفراد في الملجأ⁵، وعند إحالة الموضوع إلى لجنة حقوق الإنسان انتهت إلى رفض الاقتراح لاعتراض غالبية الدول على أساس أن منح حق الملجأ من المسائل الخاضعة لمطلق سيادة الدولة⁶.

الفرع الأول 1 First section

المواثيق والاتفاقيات الدولية الحاكمة لأوضاع اللاجئين⁷ 1

The international conventions and charters that govern the refugees' status

أولاً: اتفاقية عام 1951: نعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية دولية حقيقية تتناول النواحي الجوهرية، حيث تناولت هذه الاتفاقية النواحي الجوهرية من حياة اللاجئين، كما تناولت كافة أوضاع اللاجئين في ديباجة وست وأربعين مادة، وتم اعتمادها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين في 28 تموز 1951، وبدأ نفاذها في 12 نيسان 1954، ونمثل هذه الاتفاقية الحدث الأهم في نشوء إرادة عالمية للتصدي لمشاكل النزوح القصري.

ثانياً: بروتوكول 1967: يتكون هذا البروتوكول من ديباجة وإحدى عشر مادة، وقد أزال هذا البروتوكول الحدود الجغرافية والزمنية الواردة في الاتفاقية

4 - كنعان، نواف (2008)، حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والديساتير العربية، مرجع سابق، ص: 155.

5 - كانت المادة (14) من العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية تنص على أنه: "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد ولا سكن التدرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها"

6 - أمر الله، برهان (1983)، حق اللجوء السياسي، دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية، ص: 180.

7 - حنّاد، علي محمد حسنين (2010)، اللاجئين والأمن الإنعاني في الشريعة والمواثيق الدولية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص: 17-18.

الأصلية التي كان لا يسمح بموجبها إلا للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني 1951 بطلب الحصول على وضع لاجئ، ويؤلف البروتوكول رغم ارتباطه بالاتفاقية وثيقة مستقلة.
ثالثاً: اتفاقية أفريقيا: حيث تقوم هذه الاتفاقية بتنظيم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في إفريقيا، وقد تم اعتماد هذه الاتفاقية من قبل الجمعية العامة لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية⁸ في 10 أيلول 1969.

رابعاً: إعلان كارتا جينا الخاص باللاجئين: وهو إعلان اعتمده حلقة دراسية اشترك فيها خبراء من الأمريكيتين في شهر تشرين الثاني 1998 ولئن كان إعلان كارتا جينا ليس معاهدة إلا أن أحكامه محترمة في كل دول أمريكا الوسطى وأدرجت في بعض القوانين الوطنية.

هذا وقد وسعت كل من اتفاقية افريقيا، وإعلان كارتا جينا من مفهوم اللاجئ حيث تنص اتفاقية افريقيا على أنه اللاجئ: " ينطبي على أي شخص يضطر وفي الغرار **الباب ٤** **انخارجياً واحتلالاً وبطيرة إجلاء** أو أهداف نشير الاضطرابات بشكل خطير في النظام العام في جزء من بلد منشئه أو جنسيته أو فيهكله"، بينما توسع إعلان كارتا جينا في تعريف اللاجئ ليشمل: " الأشخاص الذين هربوا من بلدهم لأن حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم كانت مهددة بالعنف أو العدوان الأجنبي أو المنازعات الداخلية أو الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، أو بظروف أخرى أضرت بالنظام العام بدرجة خطيرة"⁹.

⁸ - تبرف اليوم بالاتحاد الإفريقي.

⁹ - حقاد، علي محمد حسنين (2010)، اللاجئين والأمن الإنساني في الشريعة والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص: 18.

الفوق الثاني 1 Second section

حقوق اللاجئين / Refugees' rights

من خلال مراجعة الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 نجد أنه يقع على عاتق الدول المضيفة مسؤولية حماية اللاجئين، حيث نُعتبر الـ 139 دولة الموقعة على هذه الاتفاقية ملزمة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، بينما تحتفظ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتزام رقابي على هذه العملية، حيث تتدخل عند اللزوم لضمان منح اللاجئين الصادقين اللجوء وعدم إرغامهم على العودة إلى بلدان ربما تعرضت حياتهم للخطر فيها، كما تسعى إلى مساعدة اللاجئين على بدء حياتهم مجدداً، أما من خلال العودة الطوعية إلى بلدانهم، وأن لم يكن ذلك ممكناً تسس على إعادة توطينهم في الدول المضيفة أو في بلدان ثالثة أخرى¹⁰.

أولاً: الحق في عدم رد اللاجئين إلى دولة الاضطهاد: يعتبر هذا المبدأ أهم الركائز التي تقوم عليها فكرة اللجوء، فهو الضمانة الأساسية لحماية اللاجئين من الوقوع في قبضة الدولة التي اضطهده أو هددته بذلك، وهذا لا يمس بسيادة الدولة المضيفة، فلها الحرية في منح الملجأ أو رفضه، مع أن هذه الحرية مقيدة بشكل يجعل الدولة ملزمة في حال رفض اللجوء لملتزمه بعدم اتخان إجراءات من شأنها إجباره على العودة إلى دولة قد تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر بسبب الدين، أو العرق، أو الجنسية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو رأي سياسي¹¹.

ثانياً: حق اللاجئين في المساواة وعدم التمييز: احتل هذا المبدأ مكاناً بارزاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، فقد نصت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على أن تطبق الدول المتعاقدة أحكام تلك الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بينهم على أساس: العرق أو الدين، أو الموطن¹².

ثالثاً: حق اللاجئين في التنقل بحرية: والمقصود بذلك إمكانية تغيير اللاجئين لمكانه وفق حريته، وقد دعاها البعض حرية الحركة، حيث نصت المادة (26) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 على أنه: "تمنح كل الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين على أراضيها بصورة نظامية في إقليمها حق

¹⁰ - موقع مفوضية شؤون اللاجئين، ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

¹¹ - عبد العال، محمد شوقي (1996)، حقوق اللاجئين طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة، القاهرة: ندوة الحماية الدولية

لللاجئين 17-18 نوفمبر، ص: 38

¹² - الشرقاوي، سعاد (1979)، نسبية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم الدولي، القاهرة: دار النهضة

العربية، ص: 85.

اختيار مكان إقامتهم، والنتقل الحر ضمن أراضيها، على أن يكون رهناً باي أنظمة تطبق على الأجانب عامة بنفس الظروف¹¹.

رابعاً: حق اللجوء في العودة: جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التأكيد على حق العودة، حيث نصت المادة (13) على أنه: "لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وكذلك له الحق في العودة إلى بلده"، ويلاحظ من هذا النص بأنه يحق لجميع اللاجئين العودة إلى بلادهم التي غادروها بسبب الاضطهاد، وأن هذا الحق مكفول لجميع اللاجئين.

خامساً: حق اللجوء في التعويض: والمقصود في ذلك تعويض اللجوء عما فاتته من كسب مادي نتيجة لتهجيرها من بلده، وعدم تمكنه من حماية حقه في ممتلكاته، وكذلك تعويضه عن الآلام النفسية التي لحقت به جراء التهجير الذي تعرض له، وقد جاء حق التعويض لأول مرة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث نصت الفقرة (11) على أن: "البعوض يجب أن يباع عن الممتلكات، وعن أي حستر أو فرز وكفت سناً السدات صاً سدلاً؛ القانون"، ومن الجدير بالذكر أن هذا الحق كان خاصاً باللاجئين الفلسطينيين، وطبقاً لقواعد القانون الدولي يحق للدول المتعاقدة المستقبلية للاجئين طلب التعويض مباشرة من الدولة الأصل، وذلك أنها سلبت اللاجئين مواظنتهم، وأضافت لها عبئاً جديداً¹³.

سادساً: حق اللجوء في التعليم: نصت المادة (22) من اتفاقية اللجوء لعام 1951 على أنه: "تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الأوفي"، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الحق يعتبر من الحقوق العامة التي نساوي بين جميع الناس، والذي منهم اللاجئين حيث نصت المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل فرد بالتعليم.

سابعاً: حق اللجوء في الرعاية الصحية: عندما يلجأ اللجوء إلى دولة أخرى فعفى هذه الدولة أن تضمن له الحد الأدنى من الرعاية الصحية، وذلك بسبب ما تعرض له هذا اللجوء من نقص في الغذاء، والتعب الشديد الذي لحق به نتيجة لهروبهم من بلده، وكذلك عدم شعوره بالأمن. ثامناً: يضاف إلى كل ما سبق حق اللجوء في الغذاء والكساء وحقه في العمل وكلها منبثقة من الحريات العامة التي نص عليها القانون الدولي للاجئين.

١٦ - فرح، صلاح العون طلي (2009)، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية، 17، العدد 1، ص 179.

المطلب الثاني ١ Second matter

حق الشعوب في تقرير مصيرها، ووضع لاجئي الصحراء الغربية ١

The right of peoples of self-determination and the situation of the refugee in Western Sahara in Algeria

سيتم معالجة موضوع هذا الميحث في فرعين بحيث يعالج الفرع الأول حق الشعوب في تقرير مصيرها سياسياً واقتصادياً، فيما يعالج الفرع الثاني وضع لاجئي الصحراء الغربية في الجزائر.

الفرع الأول ١ First section

حق الشعوب في تقرير مصيرها سياسياً واقتصادياً ١

The right of peoples of self-determination politically and economically

يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من أهم المبادئ السياسية التي تكفل الأمن والسلام في العالم، كما إن عبارة تساوي الشعوب وحقها في تقرير المصير تمثل اليوم واحداً من أهم مفاهيم الحياة اأدولية، ولها تأثير بالغ العمق على الصعيدين السياسي والقانوني، والاقتصادي، والاجتماعي، حتى أصبحت جزءاً من القانون الدولي، حيث اأطنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم (25/د/2625) الصادر في تشرين الأول 1970، والذي كان عنوانه: "اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة"، أنها مقتنعة بأن مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير تشكل مساهمة هامة في بناء القانون الدولي المعاصر، وأن تطبيقه بصورة فعالة امر ذو أهمية كبرى على صعيد إقامة علاقات ودية بين الدول، قائم على احترام تساويها في السيادة، كما عقبته الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك القرار بسلسلة من القرارات التي أكدت حق الشعوب في تقرير مصيرها هو حق أساسي من حقوق الإنسان ينبغي احترامه دولياً¹⁴.

وبطبيعة الحال لا يمكن الحديث عن الاستقلال السياسي إن لم يكن لهذه الدول الوسائل اللازمة لمباشرة هذا الاستقلال، وفي الزمن المعاصر لا يمكن الحديث عن استقلال دولة ما إن لم تكن هذه الدولة تستطيع السيطرة على نشاطها الاقتصادي فوق إقليمها، ويعود هذا الأمر إلى رؤية الأمم المتحدة، وإلى جهود

¹⁴ - صباريني، غازي حسن (1997)، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص: 59-60.

الدول النامية وتضامنهما، حيث نصت المادة (55) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تم إدخالها في الفصل التاسع الخاص بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي على أنه: ” رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يفضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على: أ- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي، والاجتماعي- تيسير الحلول للمشاكل الدولية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.”

ولكن هذا المبدأ في حق الشعوب في تقرير مصيرها الاقتصادي لم يتحقق بسهولة نتيجة للتعارض الكبير بين مصالح الدول النامية التي تطالب بتوفير المناخ اللازم لتنميتها، وبين مصالح الدول الاستعمارية التقليدية التي ترى في الاستجابة لمطالب الدول النامية تهديداً لمصالحها الأنانية في النهب والاستغلال والسيطرة الاقتصادية⁽¹⁵⁾.

الفرع الثاني 1 Second section

وضع لاجئي الصحراء الغربية في الجزائر 1

The situation of the refugees in Western Sahara in Algeria

يقيم هؤلاء اللاجئين في خمسة مخيمات في ولاية تيندوف الجزائرية، ويعتمدون على المساعدات الإنسانية بشكل رئيس، أما أعداد الذين يعتمدون على أنفسهم فهي أعداد ضئيلة جداً نظراً لصعوبة الحصول على العمل، وفي الإحصائيات الرسمية للحكومة الجزائرية تشير إلى أن عدد اللاجئين المقيمين في هذه المخيمات هو حوالي الـ 165 ألف لاجئ، أما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فهي تقدم المساعدات لحوالي 90 ألف لاجئ صحراوي من الفئات الضعيفة.

كما تقوم الحكومة الجزائرية بالعمل على تمكين هؤلاء من الحصول على التعليم والرعاية الطبية العامة مجاناً، إضافة إلى أن الحكومة الجزائرية قامت

¹⁵ - قطاطشة، محمد حمد (2014)، مبادئ العلاقات الدولية، طا، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ص: 213-

باتخاذ تدابير أمنية لحماية اللاجئين والمنظمات الإنسانية العاطة لي تلك المخيمات)¹⁶.

وتعتبر أزمة الصحراء الغربية إحدى الأزمات التي نسيها العالم، وذلك لأن المرء يكاد يعتقد أنها يمكن أن تستمر على ما هي عليه، حسب تعبير هايو لانتس الخبير في شؤون شمال إفريقيا لدى مؤسسة فريدريش إيبيرت¹⁷ (في الرباط: " أن كل البشر على اختلاف أجناسهم وألوانهم يستطيعون التعايش مع الوضع الحالي".
أولاً: قاريخ الأزمة:

يختلط في هذه الأزمة الموروث الاستعماري مع ميل ونزوع الصحراويين إلى الاستقلال والتنافس ما بين المغرب والجزائر، ولم تكن هذه الأزمة دائناً بيضاء، وإنما تلطخت بالدماء في بعض الأوقات، فالمغرب تطالب منذ استقلالها في العام 1956 بالصحراء الغربية، التي كانت في تلك الفترة مستعمرة إسبانية، وفي عام 1973 قام مجموعة من القوميين الصحراويين الشباب بتأسيس جبهة البوليساريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب)، بهدف إقامة دولة مستقلة¹⁸.

وبعد ذلك بعام ذهبت المغرب إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، التي قامت بدورها بإصدار حكم يقضي بتحديد روابط تربط قبائل معينة من الصحراويين بالبلاط الملكي المغربي، ولكنها لم تحل سيادة إقليمية للمغرب على الصحراء الغربية، ويعتبر شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 1975 تأريفاً حاسماً في

16 - موقع المفوضية العليا لحقوق اللاجئين، الجزائر، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2027/3/4، الساعة 10:00
حاً، متوفر على الرابط: <http://www.unhcr.org/ar/4be7cc278b0.html>

17 - مؤسسة فريدريش إيبيرت هي منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية وهي من أقدم المؤسسات السياسية في ألمانيا. تأسست عام 1925، وهي من الإرث السياسي الذي خلفه فريدريش إيبيرت، وهو أول رئيس ألماني منتخب بطريقة ديمقراطية. فريدريش إيبيرت؛ الاشتراكي الديمقراطي من أصول متواضعة، وصل إلى أعلى منصب في بلاده على الرغم من المعارضة الكبيرة من النخبة السياسية غير الديمقراطية. حيث تولى عبء الرئاسة في البلاد، التي كانت تعصف بها الأزمات بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. شخصيته الإدارية – بالرغم من تجاربه المؤلمة في كثير من الأحيان – ساهمت في رفعته وادت به إلى الاقتراح لإنشاء مؤسسة ذات ثلاثة أهداف: المساهمة في التفاهم والتعاون الدوليين كلما اتيح ذلك لتفادي اندلاع حروب او صراعات جديدة، وتعزيز الديمقراطية وتعددية الثقافة السياسية عن طريق التنقيف السياسي لجميع فئات المجتمع، وتسهيل الحصول على التعليم العالي والبحوث للشباب الموهوبين من خلال توفير المنح الدراسية (موقع مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأرنن، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/3/25، الساعة 20: 13 صراً، متوفر على الرابط - <http://www.fes-jordan.org/pages/yrbi/mn-nxhn/m624ss629-fridrish-625ibrt-alamania.php>).

18 - موقع قنطرة، أزمة الصحراء الغربية: لاجنو سدوف المنسؤون، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/3/25، الساعة 40: 13 صداً، متوفر على الرابط - <https://ar.qantara.de/content/zm-lshr-Jgrby-ljyw-tyndwf-lmnsywwn>

تاريخ هذا النزاع، فبينما كان دكتاتور إسبانيا الجنرال فرانكو يلفظ آخر أنفاسه في فراش الموت - قام الملك الحسن الثاني بتنظيم "مسيرة سلمية خضراء" سار فيها ثلاثمائة وخمسون ألف "مدني"، وذلك من أجل استعادة "الأقاليم الجنوبية" - حسب الاصطلاح المغربي الرسمي، أثا إسبانيا فقد انسحبت من الصحراء الغربية من دون قتال. في هذا الوقت بدأت الحرب عفى الصحراء الغربية، فقامت جبهة البوليساريو بإجلاء عشرات الآلاف من الصحراويين إفى ولاية تيغذوف في الجزائر وبدأت تخوض حرب ضد المغرب أدت إفى سقوط آلاف مؤثفة من الضحايا عفى الجادبيد، ومغذ ذلك الحين قُطت كل التبادرات الدولية من أجل إيجاد حاسم لهذه الأزمة⁽¹⁹⁾.

ثانياً: دور المجتمع الدولي في أزمة الصحراء الغربية:
ويكمن النجاح النحيل الذي حققه المجتمع الدولي في هذه الأزمة، حش يومنا هذا في الهدنة، البى تلم التومني إليها في العام 1991 من خلال محادثات أجريت تحت إشراف منشة الأمم المتحدة من خلال بعثة المينورسو⁽²⁰⁾؛ هذه الهدنة التي من المفترض فها شمن تقرير معنى الصحراويين من خلال استثناء. لكن لم يتلم إجراء هذا الاستفتاء قط؛ إذ أن طرفي النزاع لا يستطيعان الاتفاق عفى تحديد من يجوز له المشاركة في الاستفتاء، وكذلك لم تتمش منغمة الأمم المتحدة من تحديد غب هم الناخبون، رغم أنها بدأت بعملية تعريف الصحراويين، الذين يحي لهم أن يشاركوا في الاستفتاء؛ لكنها لم تتمكن من تحديدهم، إضافة إفى أن المغرب كان في أثناء ذلك يرفض حل الاستفتاء وقد اقترحت عفى مجلس الأمن حكماً ذاتياً واسع النطاق تحت السيادة المغربية، وفي المقابل رفضت جبهة البوليساريو هذا الاقتراح، وهذا ما أكده وزير خارجيتها السؤل أحمد سيداتي: "من المستحيل أن تكون خطة الحكم الذاتي التي تقترحها المغرب في يوم ما أساساً للمفاوضات، إذا أردنا أن نبقي مخلصين لما

19 - موقع قنطرة، أزمة الصحراء الغربية: لاجنو سدوف المنسؤون، مرجع سابق.

20 - بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية وتعرف ب المينورسو وهو الاسم ل "Mission pour l'Organisation d'un Referendum au Sahara Occidental" des Nations Unies بعثة أسية مهمتها الأساسية تنظيم استفتاء في منطقة الصحراء الغربية، المتنازع عليها، لتقرير مصير سكاذاها)شعبها) وحفظ السلام ومراقبة تحركات القوات المتواجدة في الصحراء الغربية من الجيش المغربي والجيش الصحراوي تحت قيادة جبهة البوليساريو. أسست بقرار أممي لمجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 690 في أبريل 1991. يوجد مكتبها المركزي بمدينة العيون ولها 111 مركز موزعة على كل المنطقة المتنازع عليها ومخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة سدوف الجزائرية. (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)

نطالب به قرار مجلس الأمن بحذافيره. هذا يعني إجراء مفاوضات مباشرة من أجل هي سياسي، يتيح تقرير المصير للشعب الصحراوي".
ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبي من أزمة الصحراء الغربية:
لا يزال السفان المدنيون الأجئون في ولاية تيندوف يدفعون ثمتا باهظا في هذه الأزمة التي لا يبدو أن لها نهاية قريبة، حيث يعيش أكثر من 160 ألف شخص تحت أصعى الظروف في معسكرات اللاجئين في الصحراء الجزائرية، معتمدين في كي لبيء على المعونات اصانية الدوليو، ولكن على ما يبدو فإذ المجتمع الدولي فغئل تناسى هذه الأزمة، لا سيما وأنه منقسم ما بين دول تدعم موقف جبهة البوليساريو والجزائر وبين مؤنبيين للمغرب، تختلف كذلك دول الانحال الأوروبي في هذا الشأن، فعلى ما يبدو لا توجد رؤية واضحة لدبي الانحال الأوروبي، ما عدا موقف الألاحاد الأوروبي الداعم لمساعي منظمة الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل يرضي الجميع لهذه الأزمة)²¹.

بينما تحرص القوى العطس على التعامل بتوازن بناء على مصالحها الاستراتيجية وتسامهم على هذا النحوفي تمديد عمر الأزمة، لكن الأزمة تواصل اسير لربها واثف في وجهه تطور كلن المغرب، لكن ربا فتحت أي مفاوضات مستقبليه أفقاً جديداً، حش وق بلن موقف طرش النزاع مستعدة لا تعرف التوافق.

رابعاً: زيارة ميدانية لمخيمات اللاجئين في تيندوف)²²:
ذهب الباحث ضمن وفد مؤلف من ثلاثة وعشرين عضواً من الاتحاد الدولي للحقوقين)²³ لزيارة مخيمات اللاجئين في ولاية تيندوف الجزائرية في الفترة الواقعة بين (9-11/ آذار 2017) ، وبعد وصول الوفد إلى مطار تيندوف كانت الوجهة نحو المركز الجامعي بالمدينة، والذي يضم مجموعة من الكليات، وقد تم إنشاء هذا المركز قبل حوالي الست سنوات، ويستفيد من خدماته بعض الطلبة اللاجئين الصحراويين إضافة ألى أخوانهم الجزائريين، وكان هدف الوفد زيارة المخيمات، وعلى الهامش تم حضور المؤتمر الدولي تحت عنوان: "الآليات الدولية لحماية حقوق وحرريات اللاجئين مقاربة السلم والأمن

21 - زينيد، حسن (2007)، أزمة الصحراء الغربية، لاجنو يدوف المنسؤون، ترجمة: راند الباش، موقع قنطرة، مرجع سابق.

22 - في الحقيقة يعود الفضل في هذه الزيارة الى الدكتور عيسى معيزه عضو مجلس إدارة الاتحاد الدولي للحقوقين، حيث ظل وخلال السنتين السابقتين لهذه الزيارة وفي كل اجتماع لمجلس الإدارة يشرح ويوضح معاناة لاجنين الصحراء الغربية وقد تعت الزيارة بدعوة وبرعاية كريمة منه، وبالتعاون مع الدكتور بوبكر الصديق بن يحيى.

23 - هم السادة: من تركيا،

الجزائرية نموذجاً"، والذي تم إقامته في هذا المركز، وقد كان هناك مداخلات لبعض أعضاء الوفد في عدة مواضيع تتعلق باللاجئين الفلسطينيين والسوريين والعراقيين وغيرهم من اللاجئين الآخرين في العالم، وقد أثرت أن تكون مداخلتي عن لاجئي الصحراء الغربية، وقد كان مرافقا لنا خلال كل الزيارة الأستاذ أبا السالك الحيسن، رئيس اللجنة الوطنية الصحراوية لحقوق الإنسان، ورئيس هيئة الحقوقين الصحراويين، قاضي ومدعي عاما للجمهورية سابقا، والسيد نزيه لحسن احمدناه أستاذ جامعي في المركز الجامعي لولاية تيندوف قاضي لمحكمة الاستئناف في مخيمات اللاجئين الصحراويين وبعد ذلك حظي الوفد باستقبال من السيد والي ولاية تيندوف مرموري أمومن، وقد شاهدنا ولمسنا الوضع الإنساني الصعب الذي يعيشه هؤلاء اللاجئين من نقص كبير جدا في المون، والماء²⁴) وعرفنا أن ما تقدمه الأمم المتحدة عبر برنامج الغذاء العالمي وكذلك بعض الأطراف الداعمة لا يوفي بالغرض ولا يسد احتياجات سكان المخيمات، فيما تقوم الجزائر بدور كبير في هذا الميدان، حيث تتكفل بتعليم أبناء الصحراء الغربية بشكل كلي في الطورين الاعداي والجامعي وما بعدهما، كما تتدخل في كل الحالات الطارئة، فقد كانت الفيضانات تضرب المخيمات عدة مرات، خاصة وأن معظم البيوت مبنية من الطين فقط، فأخذت الجزائر على عاتقها إعداد طرق تربط بين مخيمات اللاجئين فيما بينها، وأعدت مؤخرا شبكة الكهرباء، وغير ذلك مما تقدمه دولة الجزائر للصحراويين اللاجئين عندها، ثم انطلقنا بعد ذلك نحو مخيمات اللاجئين الصحراويين جنوب غرب الجزائر بالقرب من تيندوف، وكانت أولى محطات هذه الزيارة الميدانية المتحف الوطني الصحراوي والذي تشرف عليه محافظة جيش التحرير الشعبي الصحراوي، وتم استقبالنا من قبل المدير المشرف على المتحف السيد محمد وليدة، وهو ابن شهيد سقط محاربا من أجل تحرير وطنه ضد الاجتياح العسكري الموريتاني للصحراء الغربية سنة 1976، واستمعنا لمختلف السروحات التي قدمها لنا ذلك القائد الميداني من خلال لوحات وصور ونماذج من وثائق رسمية تاريخية، اخفزلت تاريخ مقاومة الشعب الصحراوي للغزو الأجنبي لاقليم الصحراء الغربية مئ بريطانيا مروا بقرنا واساي، وفيما خصص جناح لمختلف أسلحة الدمار التي تم استعمالها آنذاك، يتوسطها رسم بياني لجدار رملي بطول 2700 كلم محاط بالأسلاك الشائكة وأصناف من الألغام تتعدى الخمسة ملايين يقسم الصحراء الغربية الى شطرين، يمنع تواصل العائلات الصحراوية فيما بينها، فيما لمصص جناح آخر لوثائق مغنومة خلال

24 - حصة العائلة اليومية من الماء (20 لتر فقط للشرب، والطبخ، والاستحمام).

العرب التي دارت رحاها على الاقليم تمول لجنود وضباط شاركوا في الغزو، نيين بعضها هوياتهم والبعض الآخر يدل على مخططات سكرية هجومية تستهدف تواجد الصحراويين من مقاتلين ومدنيين.

ثم انتقل الوفد نحو ولاية بوجدور وهي إحدى التجمعات السكانية للاجئين، لالتقي مع فعاليات نسائية من مختلف التشكيلات الرسمية منها والشعبية، وقد استقيتاً أمام مبنى بسيط جدا، السيدة: فاطمة بلة والي الولاية، برفقة السيدة: الشابة سيني الدرويش نائبة برلمانية في المجلس الوطني الصحراوي بمخيمات اللاجئين الصحراويين، والسيدة: الديه شداد عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني للمرأة الصحراوية بجبهة البوليساريو نتشط في مجال المجتمع المدني وهي نائبة برلمانية بالمجلس الوطني الصحراوي، ثم دخلنا أفي قاعة بسيطة كسابقتها حيث مجموعة كبيرة من النساء من المجتمع المدني

الصحراوي، **فألهذا** هناك لا تصافح الرجال بالبد، غم الانفتاح الكبير **موقع** لاحظناه في الاجتماع، فتحدثت السيدة الوالي نرحبة بالوفد الحقوقي، عن سرورها الكبير لهذه الزيارة، ولم تخف امتنانها لوجود عضوين من المشرق البري لأول مرة في زيارة من هذا النوع لمخيمات اللاجئين الصحراويين، وتمنت لضيوف شعبها مقاما طيبا بين ظهرانیه، وأخذت الكلمة السيدة: الديه محمد شداد عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني للمرأة الصحراوية بجبهة البوليساريو لتتحدث مطولا عن معاناة المرأة الصحراوية، حيث نتبرض للاعتقال التعسفي، والاختطاف القسري، والتعذيب والتنكيل والاعتصاب، ناهيك عن المضايقات اليومية، وقمع الحريات وتكميم الأفواه، وقدمت لنا كتابا يوثق ما تقدمت به من ادعاءات، ثم تحدثت السيدة الشابة عن المرأة الصحراوية بالمخيمات ودورها في بناء الدولة الصحراوية ومساهمتها في تسيير دواليب الحكم، وكيف أن جبهة البوليساريو كرسست هذا الدور، وأعطت اهتماما بالغا للمرأة في اللجوء، حيث توجد واليتان من بين خمسة في المخيمات وثلاث وزيرات في الحكومة الصحراوية وحوالي عشرين نائبة برلمانية من بين خمسين نائبا بالبرلمان الصحراوي، إضافة أفي رئيسات دوائر، أما البلديات في الولايات فمعهود لرئاستها للنساء، كما تحدثت عن مكانة المرأة الصحراوية في مجتمعها حيث المكانة التي لا تقل عن مكانة الرجل في تحمل المسؤوليات وأداء الواجبات من الناحية السياسية والعملية بينما المكانة المرموقة في طبيعة الشعب الصحراوي من الناحية الاجتماعية، فهي مثال لشهامة ونبل الرجل الصحراوي، لقد كان حديث هؤلاء النسوة مروعا عن المعاناة الحقة والحرمان الذي تعيشه المرأة في الصحراء الغربية، ثم قدمت لنا المتحدثة الأخيرة كتابا عن دور المرأة الصحراوية في ظل حرب

التحرير، وما حققته من نجاحات في بناء الدولة الصحراوية الفتية، وودعنا هذا الجمع النسوي المتواضع الذي طلب منا أخذ صور تذكارية معه، وتم توزيع أفراد الوفد الى جماعات حيث توجهت كل جماعة الى خيمة إحدى العائلات الصحراوية التي تكفلت باستقبالها واستضافتها.

وفي صباح اليوم التالي توجهنا الى مقر منظمة حقوقية غير حكومية نغنى بشؤون المفقودين والمعتقلين الصحراويين، وتسمى ” جمعية آباء وأولياء المفقودين والمعتقلين الصحراويين ”، وتم استقبالننا من قبل رئيس الجمعية السيد: عبد السلام الحسن عمار رئيس جمعية المعتقلين والمفقودين الصحراويين بمخيمات اللاجئين الصحراويين، حيث قدم لنا شروحات عن عمل الجمعية، خاصة ما تعلق منه بحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة التي تعرفها المناطق المستعمرة من الصحراء الغربية، ومختلف المحاكمات الصورية التي يتبرض لها الصحراويين، إضافة الى مختلف الآراء والقرارات والتوصيات الدولية التي تدين الخروقات السافرة لحقوق الإنسان، وتم عرض شريط مصور يبين قمع متظاهرين صحراويين بشكل سلمي في بعض المناطق من إقليم الصحراء الغربية، وشاهدنا رجال الأمن يضربون النساء والشيوخ ضربا مبرحا وغير إنساني، فيما يحمل المتظاهرون شارات النصر أو أعلام وطنية صحراوية وبعض اللافتات كتب عليها مطالبتهم بالحرية أو تقرير المصير ” لا بديل عن تقرير المصير ” وفي الأخير قام رئيس الجمعية بشرح الجدار العازل الذي يقسم الصحراء الغربية الى جزئين، وقدم لنا قرصا مدمجا عن عمل اللجنة ومختلف القرارات الدولية الصادرة في شأن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية كتوثيق في الموضوع.

وفي نفس اليوم انتقلنا نحو مقر الهلال الأحمر الصحراوي، حيث تودع المساعدات الدولية من المواد الغذائية وغيرها الى غاية توزيعها على اللاجئين، ووجدنا رئيس هذه المؤسسة السيد: بوحبيني يحي بوحبيني في استقبالنا بمعية فتاتين من طاقم إدارة المؤسسة، دخلنا قاعة بسيطة تتوسطها طاولة جلسنا حولها، وبدأ يشرح القضية الصحراوية كسابقه، أدركت معها مدى ارتباط الصحراويين بقضيتهم ومدى فهمهم لكل معطياتها وبالتالي التشبث بها، ثم غاص في التطرق الى اختصاصات مؤسسته وما تقوم به من أعمال بأيادي ومجهودات صحراوية في سبيل التكفل باستقبال المعونات الإنسانية وتوزيعها، مشددا بدوره على قلتها وعدم تغطيتها لحاجيات اللاجئين، وقال أنها تشهد في المدة الأخيرة تناقصا كبيرا من شأنه التأثير على حياة اللاجئين، وقدم بعض الأرقام التي تشير الى انتشار الأنيميا خاصة بين صفوف النساء والأطفال

الرضع، ومن بين ما قاله رئيس الهلال أن التاريخ سجل القصف لمخيمات الصحراويين آنذاك بالنابالم والفسفور الأبيض وهي أسلحة محرمة دولياً، فقتل النساء والأطفال والشيوخ، ولكن لم نسجل التاريخ عملاً إرهابياً ضد الشعب الشقيق قام به صحراوي، كما قال إن الناس عادة يهاجرون من المناطق القاحلة الصحراوية نحو المناطق الباردة والرطبة، نحو البحر نحو الاستجمام ونحو ظروف مناخية لائقة يكثر فيها الماء والمدنية، ولكن الصحراويين بالعكس من ذلك، هاجروا ولجؤوا نحو صحاري قاحلة لا ماء فيها ولا شجر، في ظروف شديدة الحرارة وصعبة واختاروا العيش في هذا الفضاء القاسي، وقد كان حديثاً طويلاً ومعبراً عن ظروف اللاجئين الصحراويين، يتخلله بين الفينة والأخرى الحديث عن فضائل الجزائر على الصحراويين، ومساعدتهم لهم في هذه الظروف الصعبة.

وفي يوم الجمعة انتقلنا نحو ولاية بوجدور لأداء صلاة الجمعة، كان مسجداً عادياً جداً وفراشه بسيط، وحتى سقفه من الزنك كباقي بيوت المخيمات، ودخلنا كعموم الناس دون أن يهتم أحد بقدمنا، وبعد الخطبة التي اختارها الخطيب الداعية الصحراوي المحجوب محمد سيدي²⁵ تحت عنوان الشهادة في سبيل الله والوطن حيث صادف هذا اليوم ذكرى سقوط أول شهيد صحراوي ضد الاستعمار الإسباني آنذاك، وأداء صلاة الجمعة، بدأ المصلون ينتبهون إلى وجودنا فسلم البعض منهم على بعضنا، وتحدث بعضهم الآخر مع بعضنا خاصة معنا نحن الإثنين من الدول العربية الإسلامية (الباحث والدكتور محمد بن ضميان العنزي من العربية السعودية)، وبعد الصلاة توجهنا نحو مقر آخر هو مشروع مزرعة ومكان تربية الدواجن وهو مركز تابع لوزارة الغنمية تحت اسم "الشهيد الحسين التامك"، فوجدنا في انتظارنا السيد الوزير الأول في حكومة الجمهورية الصحراوية لجهة البوليساريو عضو الأمانة الوطنية وهي مجلس قيادة الثورة، عبد القادر الطالب عمر، وكان إلى جانبه رئيس المجلس الدستوري وزير العدل الأسبق، السيد محمد اعلي بوكد، والسيد وزير الإعلام السيد حنادة سلمى الداف، وبعد كلمة ترحيب قصيرة من السيد الوزير الأول دعانا إلى مادبة الغداء، وجلس إلى جانبنا، وكان معنا بعض رجال الصحافة الصحراوية والجزائرية، بعد الانتهاء من وجبة الغداء التي عبرت عن حسن الضيافة والاستقبال رغم بساطتها، جلسنا إلى جانب السيد الوزير الأول ليحدثنا عن القضية الصحراوية بعدما أثنى على الوفد معتبراً إياه من كبار شخصيات

25 - الأمين العام للرابطة العالمية للدعاة والمفكرين المسلمين لنصرة الشعب الصحراوي، مدير التوجيه الديني بوزارة العدل والشؤون الدينية الصحراوية.

العالم الحقوقية، ونوه بزيارتنا خاصة وأن من بيننا أشخاصا من دول لم نزر الصحراويين اللاجئين قط، المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، ورحب أيما ترحيب بنا، متمنيا فتح جسور التواصل بين شعبه وبين شعوبنا، وبين لنا أن هناك من يغالط الرأي العالمي وخاصة العربي منه والإسلامي، فيجعلهم في نفس الخانة مع الأكراد مثلا في تركيا، أو الباسك في إسبانيا أو تلك الحركات الانفصالية عبر العالم، والحقيقة أن تلك مغالطة كبيرة تنطلي عن قصد على بعض الأنظمة، فالشعب الصحراوي شعب لا تربطه مع الدولة الأخرى أية صلات قانونية أو سياسية وهو ما أقرته محكمة العدل الدولية سنة 1975، وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأحقية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بل وأوصت إسبانيا منذ سنة 1963 بالعمل على تمكين سكان الصحراء الغربية من حق تقرير المصير، كما أضاف إلى أن الصحراء الغربية توجد فيها بعثة أممية اسمها: بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) منذ سنة 1991 تاريخ الاتفاق على مخطط تسوية أممي بين المغرب وجبهة البوليساريو الممثل الوحيد والشرعي للشعب الصحراوي، يبدأ بوقف إطلاق النار ويفضي إلى استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي يقول فيه كلمته الفصل حول مصير الإقليم، وقال السيد الوزير الأول: نحن لا نأمل غير تمكين هذا الشعب من تقرير مصيره وهو حق من حقوق الشعوب معترف به في المواثيق الدولية، فلماذا يتم عرقلته الدولة؟ ولماذا يتم التكرار لقرارات مجلس الأمن الدولي وللشرعية الدولية؟ وينكر على شعب جار مسلم عربي حقه في العيش حرا مستقلا؟ وقد كان حديث السيد الوزير الأول شيقا ومفيدا جدا، وختمه بتقديم هدايا بسيطة جدا تمثلت في لثام عربي صحراوي كما قال تعبير عن تقليد لدى الصحراويين لكل واحد من أعضاء الوفد، وطلب منا نقل الحقيقة فقط، بأمانة وصدق عن كل ما رأيناه وسمعناه²⁶. وهذا ما أفعله الآن من خلال هذا البحث ناقلا الأقوال كما قيلت، ولا يعني ذلك أنها تمثل وجهة نظري أو نظرنا فما نحن إلا مجرد وفد حقوقي يحاول نقل ما شاهد وما سمع بحيادية تامة.

26 - بعد ان استمع الوفد إلى حديث الوزير الأول قام عضو الوفد والذي طلب من الوزير الأول ترشيح أربعة أسماء من طلاب الصحراويين ليتم منحهم منح دراسية في تركيا، كما تعهد الوفد التركي بإيصال الرسالة إلى مؤسسات المجتمع المدني في تركيا ليقوموا بزيارة لمخيمات اللاجئين الصحراويين في ولاية تيندوف للاطلاع على أوضاعهم وإمكانية تقديم المساعدات لهم.

المبحث الثاني ١ Second subject طرق التسوية الودية للمنازعات ١ disputes settlements

يعرّف النزاع الدولي بأنه: "الادعاءات المتناقضة بين شخصين قانونيين دوليين أو أكثر، تتطلب تسويتها بموجب قواعد القانون الدولي"⁽²⁷⁾، ومن خلال التعريف السابق يلاحظ أن الصراع لكي يكون دولياً يشترط فيه أن يكون بين شخصين قانونيين دوليين، مثل النزاعات التي تقوم بين الدول⁽²⁸⁾، أو بين دولة ومنظمة دولية⁽²⁹⁾، أو بين دولة وحركة تحرر وطني معترف بها⁽³⁰⁾. كما يشترط أن تكون هناك ادعاءات سياسية أو قانونية متناقضة بين الأشخاص القانونية تستوجب تسويتها. إضافة إلى ما سبق يجب استمرار الادعاءات المتناقضة، وأن يكون النزاع صالحاً للتسوية وفقاً لقواعد تسوية المنازعات، المنقضة تعذرت تسويته فلا يعتبر نزاعاً دولياً⁽³¹⁾. فإذا

- 27 - الغتلوي، سهيل (1985)، المنازعات الدولية، بغداد: دار القاسمية، ص: 25.
- 28 - مثل النزاع الذي حصل بين بريطانيا والأرجنتين حول جزر فوكلاند.
- 29 - مثل النزاع الذي حصل بين مصر ومنظمة الصحة العالمية عام 1980 بخصوص الاتفاق بينهما عام 1951.
- 30 - مثل النزاع الحاصل الآن بين حركة البوليساريو والمغرب.
- 31 - قطاشة، محمد حمد (2014)، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص: 221-222.

هذا ومنتص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: ” يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر ”، وقد بينت المادلم (33) من هذا الميثاق هذه الوسائل، كما بينت الاتفاقات الكبرى التي أبدت منذ مؤتمر لاهاي لإقرار السلام مؤدى الكثير من هذه الوسائل وما يتصل بها من إجراءات وأحكام، حيث تكلمت اتفاقية لاهاي الأولى سنة 1907 عن الوساطة والخدمات الودية والتحقيق والتحكيم، كما فعتل النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كل ما يتصل بالطريق القضائي، وعالجت معاهدة التحكيم العامة المبرمة في جنيف سنة 1928 موضوع التوفيق كما تبرضت كذلك للقضاء والتحكيم)³².

ولما كانت العلاقات بين الدول تمر بعلاقات هادئة أحياناً، وأحياناً نتعارض مصالح الدول بين بعضها وتؤدي إلى قيام نزاع بينها؛ لذلك تم إيجاد وسائل كثيرة منها وسائل سلمية وسياسية وربما تصل إلى وسائل ضغط مختلفة ومنها وسائل ضغط اقتصادية وقانونية، وربما وصلت إلى وسائل إكراه عندما تفشل الطرق الدبلوماسية، وسيتم معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة مطالب، بحيث يتحدث المطلب الأول عن المفاوضات، بينما يتحدث المطلب الثاني الوساطة والمساوي الحميدة، أما المطلب الثالث فسوف يتحدث عن التحقيق والتوفيق.

المطلب الأول) First matter

المفاوضون) The negotiations

المفاوضات هي: ” مشاورات ومباحثات تجري بين دولتين أو أكثر بقصد تسوية خلاف أو نزاع قائم بينهما بطريقة ودية ومباشرة ”، وتقوم المفاوضات على الاتصالات المباشرة بين الدولتين المتنازعتين بهدف تسوية هذا النزاع عن طريق الاتفاق المباشر، وتجري المفاوضات عادة بين وزراء خارجية الدول المتنازعة أو ممثليها الدبلوماسيين، ويمكن أن تجري من خلال مؤتمر دولي أو منظمة دولية³³، كما إن من أهم قواعد وأصول المفاوضات هو أنه: لا تدخل الدول عادة في المفاوضات إلا عند نزفر شرطين أساسيين هما وجود نزاع حقيقي وملح حول مسألة

32 - أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، ط12، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص: 635.

33 - المجنوب، محمد (2002)، القانون الدولي العام، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ص: 680، انظر أيضاً العطية، عصام (2015)، القانون الدولي العام، بغداد: دار السنهوري.

محددة، قد تكون طارئة أو مزمنة، ووجود مصلحة مشتركة لأطراف النزاع في إيجاد تسوية له، وعندما تقزم الدول العتازعة على البدء بالمفاوضات فهي بادئ ذي بدء تتفق على إجراء هذه المفاوضات في مكان قريب أو بعيد تختاره، وهذا المكان ربما كان في إحدى العواصم أو المدن التابعة للدول الأطراف، وربما كان في دولة محايدة خصوصاً عندما يكون هناك توتر في العلاقات بين الطرفين، وعلى سبيل المثال فقد اختارت الدول العربية وإسرائيل ونتيجة الضغط المتواصل من أميركا والعاصمة الإسبانية مدريد مكان لإجراء مفاوضات تحت شعار محدد بعنوان) الأرض مقابل السلام(، كما إنه لا يوجد فترة محددة لإنجاز المفاوضات ولذلك فهي ربما تنتهي خلال بضعة ساعات أو أيام، وربما طالت لتصل إلى بضعة أعوام، فإنتهاء الحرب الكورية على سبيل المثال استغرق أكثر من عامين بالإضافة إلى عقد مئات الاجتماعات)³⁴.

وباعتبار أن المفاوضات تحتل المركز الرئيسي بين كافة الوسائل السلمية المختلفة لتسوية النزاعات الدولية؛ فقد تم إدراج المفاوضات المباشرة في طليعة الوسائل السلمية في المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة)³⁵، كما إن اللجوء إلى المفاوضات يؤدي على الأغلب إلى حصول النتائج التالية:

أولاً: الحل التباشر للخلاف: ففي هذه الحالة يتم تحديد الصراع ومناقشة أسبابه من كافة جوانبه، وكذلك تحديد أبعاد هذا الصراع، كما يتم عفى الأغلب حل أو معالجة الخلاف من أساسه بصورة جذرية، وبذلك نجد أن المفاوضات تستخدم بشكل كبير وناجح من أجل تخفيف حدة التوتر من الأطراف المختلفة، وكذلك تحديد الصراع بينهما قبل نشوء الخلاف)³⁶.

ثانياً: تحقيق اتفاق بشأن اللجوء إلى أي وسيلة سلمية أخرى لتسوية الخلاف: يكون ترتيب المفاوضات في هذه الحالة أكثر صعوبة حيث تكون المفاوضات صعبة ومعقدة وفي كثير من الأوقات لا يتم إجراؤها إلا بعد

34 - المجذوب، مسد (2002)، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص/681-682.

35 - تنص المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. 2- ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن لا يلجؤا إلى استخدام القوة إلا إذا لم يتمكنوا من التوصل إلى تسوية سلمية بينهم".

36 - عكاوي، ديب (2002)، القانون الدولي العام، ط1، عكا: مؤسسة الأسوار، ص: 355.

وساطات ومساعي حميدة تقوم بها علي الأغلب الدولة أو بعض الدول الأخرى، لأن تخفيف التوتر يخلق ظروفاً وأجواء ملائمة لحل الخلاف من أساسه⁽³⁷⁾.

ثالثاً؛ تعزيز التعاون واليافهم بين الدول؛ من أجل هذا التفاهم أقرت الاتفاقيات الدولية أسلوباً مميّزاً نلزم الأطراف المنتازعة علي إجراء مفاوضات أو مشاورات أو تبادل آراء، ومنها علي سبيل المثال ما جاء في المادة (283) من اتفاقية قانون البحار لعام 1982 التي نصت علي أنه؛ عندما ينشا نزاع بين ذوي أطراف يتصل بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها؛ نبادر الأطراف في النزاع بسرعة إلي تبادل الآراء في تسوية النزاع بطريق المفاوضات أو بوسائل سلمية أخرى⁽³⁸⁾.

وبما أن المفاوضات الدبلوماسية تمتاز بالمرونة والكتمان؛ ولذلك فهي تصلح لتسوية مختلف أنواع الخلافات والمنازعات باستثناء المنازعات المعقدة، ولكن فعالية هذه المفاوضات تعتمد بشكل كبير علي وجود حد أدنى من تعادل القوى السياسية بين الطرفين المتفاوضين، حتي لا تقع الدولة الضعيفة تحت رحمة الدولة القوية في المفاوضات الجارية بينهما⁽³⁹⁾.

أساليب وطرق إجراء المفاوضات: تلجأ الأطراف المنتازعة إلي المفاوضات بشكلها العلني تحت أضواء وسائل الإعلام، وربما لجأت إلي إحاطة هذه المفاوضات بالسرية والكتمان وعقد الاجتماعات المختلفة بتكتم شديد دون صحافة أو إعلام؛ فللأطراف المنتازعة حرية تامة في اختيار نوع وأساليب المفاوضات التي تناسب كلا الدولتين⁽⁴⁰⁾.

بشل المفاوضات: عندما تفشل المفاوضات فإن الدول القائمة بالتفاوض تصدر بياناً بشكل إفرادي أو مجتمعة تعترف في هذا البيان بفشل المفاوضات، ولكن المتعارف عليه أن الجهات المنتازعة نترك الباب مفتوحاً لاستئناف المفاوضات بعد فترة، وربما سعت لاعتماد وسائل

37 - عكاوي، ديب (2002)، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 355.

38 - المجذوب، محمد (2002)، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 681.

39 - العطية، عصام (2015)، القانون الدولي العام، بغداد: دار السنهوري، ص: 583.

40 - المجذوب، محمد (2002)، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 682.

سلمية أخرى لتحقيق التسوية، وربما تركت الطريق مفتوحاً أمام دول أخرى لتقوم بتقريب وجهات النظر⁽⁴¹⁾.

المطلب الثاني 1 Second matter الوساطة والمسامي الحميدة 1 Mediation and Righteous efforts

تعتبر الوساطة إحدى أكثر الوسائل فعالية في منع نشوب النزاعات وحلها، مع العلم أن تحقيق هذه الفعالية يتطلب وجود شخصية رفيعة تستطيع في كثير من الأحيان إقناع الأطراف المتنازعة بمزايا الوساطة، كما يجب أن تكون عمليات السلام مدعومة بشكل كافٍ على جميع المستويات، لأن جهود الوساطة التي لا تكون منسقة بشكل كامل لن تساهم في تحقيق سلام دائم⁽⁴²⁾.

والوساطة هي: "مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة من أجل إيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين، والدولة الثالثة هنا تشترك مباشرة في المفاوضات وإعداد التسوية"⁽⁴³⁾، وأما المسامي الحميدة فهي: "العمل الودي الذي تقوم به دولة ثالثة صديقة للطرفين بقصد التخفيف من حدة الخلاف بين الدولتين المتنازعتين وإيجاد أكثر ملاءمة لاستئناف المفاوضات والوصول إلى تفاهم فيما بينهم"⁽⁴⁴⁾، والمسامي الحميدة والوساطة: "هي أحد الأساليب السلمية لتسوية المسائل الدولية المعقدة، ويتم اللجوء إليها في الغالب عندما تكون الأطراف المتخاصمة في وضع لا يسمح بإجراء الاتصالات الضرورية أو المفاوضات المباشرة بينها لتسوية الخلاف القائم بصورة سلمية"⁽⁴⁵⁾، أما الفرق بين الوساطة والمسامي الحميدة، فهو أن الدولة التي تقوم بالمسامي الحميدة تقوم بالتقريب بين الدولتين المتنازعتين، وتحاول تحفيز كل منهما على استئناف المفاوضات وذلك دون أن تشترك في المفاوضات⁽⁴⁶⁾، كما تتشابه الوساطة مع المسامي الحميدة في أن هاتين الوسيلتان

41 - المجذوب، محمد (2002)، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 684.
42 - مون، بان كي (2012)، توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ص 1.
43 - المجذوب، محمد (2002)، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 686.
44 - العطية، عصام (2015)، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 585.
45 - عكاوي، ديب (2002)، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص: 357.
46 - العطية، عصام، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 584-585.

تستخدمان لمنع نشوب حرب أو لإيقاف حرب قائمة بين دولتين أو لحل خلافات أو صراعات قائمة بين دولتين⁴⁷).

أولاً الوساطة: من أهم صفات الوساطة أنها اختيارية، بحيث تكون الدولة المتدخلة لحل النزاع دولة متطوعة، أما الدول المنتازعة فهي حرة في قبول هذه الوساطة أو رفضها، لأن رفض هذه الوساطة لا يعلل مخالفة للقانون الدولي، مع العلم بأن الرفض يعتبر عملاً غير ودي، كما إن الاستعداد الذي تظهره الدول المنتازعة يقوم بتحديد فعالية وحيوية هذا الأسلوب إلى درجة كبيرة، بالإضافة إلى أنه يقوم بتحديد فعالية هذه الوساطة⁴⁸، وعادة ما يحاول الوسيط التوفيق بين ادعاءات كل من الطرفين، كما إن الوسيط لا يحاول فرض حلولة حول النزاع ولكنه ربما قام بمبادرة قوية من خلال الصيغ المقدمة ومثالها وسيط الأمم المتحدة رالف بادشي⁴⁹ في الصراع العربي الإسرائيلي في عام 1948⁵⁰.

وكانت اتفاقية لاهاي لعام 1907 المختصة بغض المنازعات الدولية سلمياً قد قامت بوضع القواعد المتعلقة بالوساطة، كما ألزمت الدول المتعاقدة إلى اللجوء إلى وساطة دول أو دول صديقة قبل البدء بحل الخلافات عسكرياً، كما نصت الكثير من المواثيق الدولية والعربية والإقليمية مثل ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بشكل صريح على الوساطة باعتبارها من أسهل الوسائل المتبعة لإجراء الحوار بقصد مساعدة الأطراف المنتازعة على إيجاد الحلول الودية والعادلة لمنازعاتهم⁵¹.

47 - الصمادي، زياد (2010)، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، ص55.

48 - انظر العطية، عصام، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 586، انظر أيضاً عكاوي، ديب، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 358.

49 - رالف بنش بالإنجليزية Ralph Bunche: هو دبلوماسي أمريكي وبروفيسور بجامعة هارفارد عمل وسيطاً في فلسطين عام 1948 ولد في 7 أغسطس 1904 وتوفي في 9 ديسمبر 1971. تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1950 لعمله كوسيط الأمم المتحدة في فلسطين أثناء فترة الصراع في سنة 1948 بين العرب واليهود، ليصبح بذلك أول من يحصل على هذه الجائزة في التاريخ. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

50 - السلطان، منيرة فيصل عبد الله (2012)، الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص42.

51 - المجذوب، محمد، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 686.

ثانياً المساعي الحميدة: وعادة ما يتم اللجوء إلى المساعي الحميدة عندما تفشل المفاوضات، أو عندما يكون هناك خلاف دولي وصل إلى سحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية، وعندها يتحرك طرف ثالث من تلقاء نفسه أو يطلب من أحد الطرفين المنتازعين أو كليهما معاً حيث يقوم بعرض مساعيه الحميدة حاثاً الطرفين على تسوية النزاع بالتفاوض، أو على استئناف المفاوضات عند توقفها، ولإنجاز هذه المهمة يقوم الطرف الثالث بعقد اجتماعات غير رسمية مع الأطراف المختلفة ليطلع على مواقف كل من طرفي النزاع، حيث ينقل إلى كل طرف من الأداف المنتازعة وجهة الطرف الآخر، ولما كان الطرف الثالث في معظم الأحيان صديقاً للطرفين فإن هذا الطرف يحاول إزالة كل خصومة بين أطراف النزاع ولذلك يشترط فيه أن يكون مقبولاً من جميع الأطراف⁵²، والمساعي الحميدة ذات أهمية كبرى نظراً لكونها تحاول حل الخلاف من جذوره، ومن وجهة نظر سلمية بحتة، ومع ذلك فلنجاح المساعي الحميدة لا بد من وجود أهمية كبيرة للطرف الثالث الذي يقوم بهذه المهمة ومن الجدير ذكره أنه يمكن لدولة واحدة أن تقوم بالمساعي الحميدة أو عدة دول أو منظمة دولية أو حتى حركة نحرر وطني، وكذلك من أجل نجاح المساعي الحميدة من الأفضل أن يتمتع لمن يقوم بهذه المساعي أن تتوافر فيه بعض المزايا مثل السمعة الحسنة بين الطرفين المتخاصمين، إضافة إلى النفوذ الواسع ورباطة الجأش إضافة إلى الصبر حيث يمكنه جميع هذه الصفات من إنجاز وتحقيق المساعي الحميدة بنجاح⁵³.

المطلب الثالث ١ Third matter

التحقيق والتوفيق ١ Investigation and Reconciliation

إن الهدف الرئيس من لجان التحقيق هو إقرار الحقائق المتعلقة بالنتازع إضافة إلى توضيح التفاصيل الدقيقة والحقيقة الكامنة خلف النتازع، أما الهدف من لجان التوفيق فهو التحضير لمشاريع الاتفاقيات المعدة لتسوية الخلافات، وتلعب لجان التحقيق والتوفيق دوراً مهماً في إحلال السلام بين الدول المتنازعة، ومع ذلك فإن مهمة لجان التوفيق هي

52 - المجذوب، محمد، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص، /648-685.

53 - عكاوي، ديب، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 358.

أشمل وأوسع من لجان التحقيق ويظهر هذا الأمر جلياً عند صياغة مشاريع القرارات التي يتم عرضها على الأطراف المنتازعة، وعادة ما يجري تأسيس لجان التحقيق والتوفيق من قبل الدول المتخاصمة بنفسها، حيث يختار كل طرف أعضاء اللجنة من مواطنيه ضمن أسس متساوية، ولكن في حالات معينة نتفق الدول المنتازعة على دخول مواطنين من دول أخرى في هذه اللجان⁽⁵⁴⁾.

أولاً التحقيق: وهي إحدى الطرق لتسوية النزاعات اقترحتها روسيا في عام 1899 خلال مؤتمر لاهاي الأول، وبعد ذلك تم تنظيم القواعد والإجراءات الخاصة بهذه الطريقة في اتفاقية لاهاي التي انعقدت عام 1907، فعندما يكون أساس النزاع خلاف على أمور معينة من المفضل أن تقوم الدولتان المختلفتان بتعيين لجنة تحقيق دولية تقوم بفحص وقائع النزاع، وإذا اختلفت الدولتان على تشكيل هذه اللجان تنتخب كل دولة عضوين ثم يقوم الأعضاء الأربعة باختيار العضو الخامس⁽⁵⁵⁾، وأما مهمة هذه اللجان فتعقد في جلسات غير معلنة ثم تتخذ قرارها بالأغلبية وتقوم بتسليم نسخة من تقريرها إلى كل من ممثلي كل طرف، حيث يقتصر هذا التقرير على سرد الوقائع المطلوب التحقيق فيها وما ظهر للجنة من هذه الوقائع وتترك الحكم بالمسؤولية لطرفي النزاع كي يقوموا باستخلاص الأثر الذي يريانه من تقرير اللجنة، ومن الجدير بالذكر أن هذه الطريقة قد تم استخدامها لأول مرة في النزاع الروسي البريطاني المعروف بحادث **Dogger Bank**⁽⁵⁶⁾؛ فاتفقت روسيا وبريطانيا بناء على اقتراح فرنسا على تشكيل لجنة تحقيق من خمسة أشخاص برئاسة الأدميرال الفرنسي فورنييه، وبعد الاجتماع في باريس أصدرت اللجنة قرارها في 26 شباط 1905 وبموجب هذا التقرير الذي أثبت أنه لم يكن هناك أي سفن يابانية في أي مكان في بحر الشمال وإن هجوم الأسطول الروسي لا مبرر له؛ وافقت روسيا على دفع مبلغ 63 ألف جنيه

54 - عكوي، **حرب الغابون الدولي العام**، مرجع سابق، ص 365-366.

55 - **مهة، تاريخ التلغراف في اسم، مرجع سابق، ص 587-588.**

56 - خلاصة هذا الحادث أن الأسطول الروسي الذي كان متجهاً إلى اليابان الش في ليلة 20-21 تشرين الأول 1904، في بحر الشمال ببعض زوارق الصيد البريطانية فظنها زوارق طوربيد يابانية فاطلق عليها النار مما أدى إلى غرق زورق وعطب خمسة زوارق وقتل رجلين وإصابة آخرين بجروح العظيمة، عصام، **القانون الدولي العام**، مرجع سابق، ص 588).

استرليني) لبريطانيا تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بزوارق الصيد البريطانية، كما استخدمت الأمم المتحدة طريقة التحقيق لبحث القضية الفلسطينية فأصدرت في 29 تشرين الثاني 1949 قرار التقسيم⁵⁷، ويجب أن نذكر هنا أن طريقة التحقيق أصبحت وسيلة إيضاح الغرض منها تسهيل مهمات المنظمات الدولية في تسوية المنازعات بين الدول، كما أصبحت لجان التحقيق نتوجه إلى مكان المشكلة مثلها مثل لجان القانون، إضافة إلى أنها أصبحت تقترح الحلول بدلاً من الاكتفاء بعرض الوقائع⁵⁸.

ثانياً التوفيق: دخلت هذه الطريقة في حل المنازعات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وخصوصاً بعد أن نبهت إليها الجمعية العامة لعصبة الأمم المتحدة عام 1922، حيث جاء النص عليها في الكثير من المعاهدات الثنائية والجماعية التي تم إبرامها لتسوية المنازعات الدولية ومنها ميثاق لوكرانو⁵⁹ سنة 1925، ومعاهدات البلطيق⁶⁰ سنة 1925، وميثاق التحكيم سنة 1928، إلا أن طرق التوفيق تتميز بثلاث خصائص

57 - قرار تقسيم فلسطين هو الاسم الذي أطلق على قرار الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة رقم 181 والذي أصدر بتاريخ 29 نوفمبر 1948 (بعد التصويت) 33 مع، 13 ضد، 10 ممتنع (ويتبنى خطة تقسيم فلسطين القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى 3 كيانات جديدة، كالتالي: 1. دولة عربية: ونزع علي الجليل الغربي، ومدينة عكا، والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شغال مدينة أسدول وجنوبا حتى رفح، مع جزء من الصحراء على طول الشريط الحدودي مع مصر. 2. دولة يهودية: علي السهل الساحلي من حيفا وحتى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريا، والنقب بما في ذلك أم الرشراش أو ما يعرف بإيلات حالياً. 3. القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة، تحت وصاية دولية. كان هذا القرار من أول محاولات الأمم المتحدة لحل النزاع العربي اليهودي علي أرض فلسطين.) (ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

58 - العطية، عصام، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 587-591.

-- معاهدات لوكرانو كانت سبع اتفاقيات أوروبية أسفرت عن ميثاق أمن رايبلاد وست معاهدات أخرى، ففي أكتوبر من عام 1925، التقى ممثلو سبع دول أوروبية في لوكرانو بسويسرا لمناقشة خطة إقامة سادح دائم في أوروبا. حضر هذا الاجتماع مندوبون من بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وألمانيا، وبريطانيا وإيطاليا وبولندا. وكانت أهم مشكلة واجهها المؤتمر هي التوصل إلي تسوية بين فرنسا وألمانيا. ولأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى، عامل المؤتمر ألمانيا دولة صديقة. وبنهاية المؤتمر في 16 أكتوبر 1925 كان المندوبون قد وقعوا علي سبع معاهدات (موقع المعرفة، تم الدخول إلي الموقع بتاريخ 3 آذار/2017 الساعة 5:10 مساء متوفر علي الراد <http://www.marefa.org>).

60 - في 24 أغسطس تم توقيع اتفاقية بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي لتقسيم دول البلطيق بين الدولتين، فتكون فنلندا وإستونيا ولاتفيا من نصيب الاتحاد السوفيتي والمناطق البولندية الواقعة شرق تاريف وفستولا وأنهار السان، بينما ناخذ ألمانيا غرب بولندا وليتوانيا تكون ضمن النطاق الألماني، ثم تم نزع اثنائية سرية أخرى في سبتمبر وضعت على أساسها ليتوانيا ضمن مناطق السيطرة السوفيتية.) (ويكيبيديا الموسوعة الحرة).

هي ؛ خضوعها لمبدأين من ناحية التنظيم فهي تخضع أولاً لمبدأ الجماعي، ومبدأ الدوام بمعنى أن كل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء أو خمسة وأنها لا تتكون لحل خلاف معين وإنما تنشأ بموجب معاهدات نتص عليها، أما الغرض الرئيس لطرق التوفيق هو تسوية المنازعات التي نتطق بالمصالح المتبادلة للدول، حيث نتحصر مهمة اللجنة بدراسة النزاع وتقديم تقرير عن هذا النزاع للأطراف يتضمن الاقتراحات التي تراها لجان التوفيق كفيلة بحل النزاع، ولكن هذا التقرير لا يحمل صفة الإلزامية، أما الإجراءات التي تتبعها هذه اللجان فهي تجتمع عادة بصورة سرية، وليست مجبرة على نشر تقاريرها، كما أن جميع قراراتها تتخذ بالأغلبية، إضافة إلى أن التوفيق أخذ يتحول إلى تحكيم في معاهدات الصلح كما حدث في معاهدات الصلح التي عقدت بين الحلفاء وإيطاليا عام 1947، حيث نصت هذه المعاهدات على إنشاء لجان للتوفيق تكون قراراتها نهائية وإلزامية للدول الأطراف»)).

الخاتمة والفـصـلـات ١ Conclusion and Recommendations
رغم أن معظم الطرق الودية لحل المنازعات قد تم اللجوء إليها لحل النزاع حول الصحراء الغربية إلا أنها جميعاً باءت بالفشل، ومع التأكيد على أنه ثبت على مز التاريخ وما نشهده اليوم من أن الحل العسكري هو من أفضل الطرق لحل النزاعات، بل إن الحل العسكري يؤدي إلى كوارث ومصائب نعاني منها معظم بلدان العالم اليوم وعلى رأسها دمار البلاد، وتشرد مواطنيها، وعلى اعتبار أنه للشعوب حق في تقرير مصيرها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبناء على الواقع أقمشاهد، ومعرفة للوقائع التي حاولت حل النزاع الصحراوي بمختلف الطرق، يقترح الباحث مبادرة تسعى إلى حل لهذا النزاع بشكل يكون فيه جميع أطراف النزاع رابحين، وسوف نتفلق هذه المبادرة بوضع الحلول القانونية العملية لفض النزاع، وهذه المبادرة تتلخص في النقاط الرئيسية التالية:

1- دعوة ممثلين لجميع أطراف النزاع للجلوس إلى طاولة اجتماعات يبين فيها كل طرف أهدافه وغاياته - بكل وضوح رسعاً لهذه اعقراض من أحد - من منطقة الصحراء الغربية،

61 - العطية، عصام، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 591-592.

ويفضل أن يكون هذا الاجتماع في أي منطقة ض الصحراء الغربية حتى ولو كان في خيمة.

2- نتيجة للطرح السابق يجتمع عدد من حكماء كل طرف من أطراف النزاع يختاره أطراف النزاع بأنفسهم، ويجتمعون مع وفد من الاتحاد الدولي للحقوقيين، أو أي منظمة حقوقية عالمية، ويجب أن تكون الغاية من هذا الاجتماع وضع أهداف واضحة لكل طرف من أطراف النزاع، بحيث يتفق على تحقيقها جميع أطراف النزاع على ألا تتضارب مع بعضها البعض، لوضع الأسس القانونية التي عليها سيعتمد كل الأطراف لعدم نشوء أي خلاف مستقبلي.

3- نتيجة للاجتماعات السابقة يعلن الأطراف جميعاً عن إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة منزوعة السلاح، على أن تقوم بحمايتها من أي اعتداء خارجي مجموعة الدول والمنظمات التي لها أهداف تريد تحقيقها في هذه المنطقة.

4- يقوم مجموعة من الحقوقيين من أعضاء الاتحاد الدولي للحقوقيين، أو أي منظمة حقوقية أخرى، بصياغة دستور خاص جديد للدولة الناشئة يهدف إلى تحقيق أهداف جميع الأطراف المنتازعة، ويحقق العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية لجميع سكان الدولة الناشئة، ويتفقون مع حكماء جميع الأطراف على نوع الحكم.

5- يجب أن ينص أول اتفاق مشترك على عودة جميع اللاجئين والنازحين من الصحراء الغربية إلى أراضيهم دون أن نسمح لأحد منهم بحمل السلاح مهما يكن نوعه.

6- يجب أن يتم إنشاء مؤسسات فاعلة لإدارة نشاطات الدولة الناشئة، بما فيها الجامعات، والمعاهد، وبعض المدارس المتخصصة.

7- نظراً لقلّة عدد ساكني هذه المنطقة من المفيد الاستعانة بخبرات اللاجئين من شتى الدول العربية ومحاولة توطينهم في هذه المنطقة هم وعائلاتهم.

وكي تكون المبادرة كاملة يجب أن يكون لها شق اقتصادي يقوم بنثمية الدولة الناشئة لذلك يقترح الباحث أن تضمن المبادرة القانونية مبادرة اقتصادية بحيث يتحقق من خلالها ما يلي:

التأكيد على الحقوق الاقتصادية لشعب هذه المنطقة بحيث يقوم مجموعة من الخبراء في التنمية والاقتصاد، والاستثمار من جميع الدول الأطراف في النزاع، ومن جميع الدول المهتمة بالاستثمار في هذه المنطقة بوضع السياسة الاقتصادية لهذه الدولة على أن نشغن معظم المشاريع الاقتصادية والاستثمارية بطريقة البناء والتشغيل والتحويل والمعروفة بال B.O.T وعلى أن تكون المدة الأقصى لهذه الاستثمارات لا تتجاوز ال 25- 30 سنة كما يشترط في جميع هذه العقود أن تقوم هذه الشركات بتنفيذ جميع البنى التحتية اللازمة خلال فترة متفق عليها وتسلم إدارتها مباشرة لأجهزة أو مؤسسات الدولة الناشئة.

اضس ١ References

- أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، ط2، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- أمر الله، برهان (1983)، حق اللجوء السياسي، دراسة ش نظرية حق الملجأ في القانون الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية.
- حنال، علي محمد حسنين (2010)، اللاجئون والأمن الإنساني في الشريعة والمواثيق الدولية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- السلطان، منيرة فيصل عبد الله (2012)، الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، عمان؛ جامعة الشرق الأوسط.
- الشرقاوي، سعاد (1979)، تسيية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية.
- صباريني، غازي حسن (1997)، الوجيز في حقوق الإنسان وحياته الأساسية، عمان؛ مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الصمادي، زياد (2010)، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.

العبادي، موسى (2016)، القانون الدولي العام، حقوق الإنسان وحرياته، عمان: دار العامرية للنشر.

عبد العال، محمد شوقي (1996)، طوفى اللاجئين طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة، القاهرة: ندوة الحماية الدولية للاجئين 17-18 نوفمبر.

العطية، عصام (2015)، القانون الدولي العام، بغداد: دار السنهوري.

عكاوي، ديب (2002)، القانون الدولي العام، ط، عكا: مؤسسة الأسوار.

علوان، عبد الكريم (2015)، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، ط5، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

فرج، صلاح الدين طلب (2009)، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، غزة: مجلة الجامعة الإسلامية، مج 17، العدد 1.

قطاطشة، محمد حمد (2014)، مبادئ العلاقات الدولية، ط، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

كنعان، نواف (2008)، حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والدرسات العربية، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

المجنوب، محمد (2002)، القانون الدولي العام، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

مون، بان كي (2012)، توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة القعالة، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.

موقع المفوضية العليا لحقوق اللاجئين على الرابط:
[/http://www.unhcr.org](http://www.unhcr.org)